

إخفاق الانضباط

Gillian Tett
Fool's Gold

ذهب كاذب

Free Press, New York, 2009, 304 pp.,
\$26.00 (cloth).

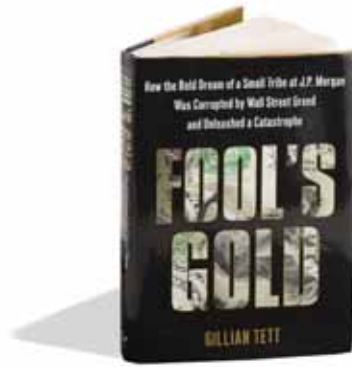
يدرك

قراء مجلة التمويل والتنمية الآن الخطوط العريضة للأزمة المالية التي أدت إلى أشد ركود عالمي منذ الكساد الكبير، والذي ما زلنا نحاول الخروج منه. وليس ثمة شك في وفرة الآراء، بدءاً من الكتب ذات الشعبية إلى الرسائل الأكاديمية، حول ما سبب الأزمة على وجه الدقة وما يتطلبه الأمر لتجنب حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

ومع ذلك، فإن كتاب جيليان تيت «ذهب كاذب» يقدم منظورا مثيرا للاهتمام حول الأزمة، ويوفر زادا فكريا لمن يهتمون بالمناقشات الجارية حول السياسة، فضلا عن طريقته الممتعة والنايضة بالحيوية في العرض. وتتولى تيت تغطية الأسواق المالية في جريدة الفاينانشيال تايمز، واختيرت باعتبارها صحفية العام في بريطانيا في مجال الأعمال في عام ٢٠٠٨. ولديها المقدرة على توصيف جذور الأزمة بطريقة يفهمها خبراء المال وكذلك المبتدئون - والواقع أن أي شخص يشعر بالحيرة إزاء مصطلحات مثل «مبادلات مخاطر الائتمان» و«التزامات الدين المضمونة بأصول» و«الأوراق المالية المضمونة بأصول»، سيد تفسيرا يزيل غموضها، إلى حد ما على الأقل. إلا أن ثقافتها كأخصائية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية تدفعها للتركيز على «الكيفية التي أدت بجشع مؤسسات وول ستريت إلى إفساد الحلم الجريء لمجموعة صغيرة في بنك «جي بي مورغان» والتسبب في وقوع كارثة».

وبينما لعبت السياسات التوسعية المقترنة بتنظيم وإشراف غير فعالين أدوارا مهمة - كما أوضحت تيت - فإن الأزمة المالية إجمالا تروي قصة إخفاق انضباط السوق. وكما تؤكد المؤلفة، فإن الأدوات التي طورها بنك مورغان وغيرها لها القدرة إما على الحد من المخاطر أو تضخيمها، طبقا لكيفية استخدامها. والواقع أن من يعملون في بنك مورغان وغيره ممن أسهموا في تطويرها كانوا على يقين من أنهم اكتشفوا سبيلا محسنا لإدارة المخاطر. ولكن الابتكار المالي، كما يتضح الآن، أسىء فهمه واستغلاله بعدة طرق مهمة.

وقد أدت معدلات الفائدة المنخفضة وتراجع التقلبات بعد عام ٢٠٠١ إلى إيجاد عمليات ابتكار مالي متسارعة، مما أدى إلى زيادة الرفع المالي والتعقيدات. ونتيجة لذلك، تضاعفت المخاطر بأسرع مما كان يعتقد معظم المشاركين في السوق. وتحول التوريق الذي عمل على نحو معقول بالنسبة إلى مبادلات مخاطر ائتمان الشركات - حيث القاعدة الأساسية «اعرف عميلك» لا يزال لها معناها - إلى مشكلات جديدة عندما اشتملت



التزامات الديون المضمونة بأصول غير متماثلة الجودة من نوعية ضعيفة بصورة متزايدة، وبصفة خاصة القروض العقارية عالية المخاطر غير المطابقة للمعايير. وبمرور الوقت، يبدو أن قيمة سندات الرهن العقاري بدأت تعكس بصورة متزايدة افتراضا بأن أسعار العقارات ببساطة سوف تواصل الارتفاع، الأمر الذي قلل من مخاطر القروض العقارية عالية المخاطر. وفي هذه الأثناء، زاد الاعتماد على نماذج المخاطر - التي تقوم في نهاية المطاف، رغم تعقيدها، على فكرة أن المستقبل سيكون مماثلا للماضي - إلى درجة ربما لم تكن لتخطر ببال من أنشأها. (كان الاعتماد على وضع نماذج المخاطرة محل تساؤل بصفة خاصة بالنسبة للأدوات المالية المعقدة والجديدة والتي لم يتوفر حولها أي معلومات سابقة). وبطريقة مماثلة حلت التصنيفات الائتمانية - والتي تقوم هي ذاتها على نفس النماذج المستخدمة في المؤسسات المالية - محل إجراءات العناية الواجبة إزاء المستثمرين. وفقدت القواعد التنظيمية فعاليتها بعدة طرق، خاصة عن طريق النمو السريع لقطاع «بنوك الظل»، مع روابط معقدة وغير واضحة غالبا مع الجهاز المالي الخاضع للتنظيم. وتركت كل تلك العوامل القطاع المالي معرضا للخطر. وهكذا، ما إن وقعت الأزمة جاءت بسرعة بالغة وقوة مذهلة، مما يبرز العلاقات بين الأسواق والمؤسسات والتي لم يفهمها تماما سوى قلة قليلة.

والأمر الأكثر أهمية كما يؤكد كتاب، الذهب الكاذب، هو أن كل المؤسسات المالية لم تتصرف بنفس الطريقة. فبعضها، كذلك التي يناصرها الكتاب، التزمت منهجا سليما لإدارة المخاطر إزاء الابتكار المالي الجديد مع المشاركة بنشاط في أسواق التوريق المالية. وتفهم البعض الآخر المخاطر المتنامية واتخذ مواقف تتوقع تراجع سوق العقارات.

إلا أن الكتاب يوضح أن الضغوط قصيرة الأجل لإظهار الأرباح، شجعت في كثير من الحالات على الإسراف في تحمل المخاطر. ويناقش الكتاب كيف أن مجموعة مورغان، بالرغم من مركزها القيادي في سوق مبادلات مخاطر الائتمان، لم تكن من كبار المشاركين في سوق التزامات الديون المضمونة بأصول. وتصف المؤلفة «تت» كيف اعتقد البعض أن المؤسسة كانت تفقد فرصا في تلك السوق، بينما كان المتنافسون يزيدون من قدر المخاطر وعدم شفافيتها. وتسهب كذلك في وصف القوى الفاعلة الرئيسية في بنك مورغان وهي تحاول إزالة الغموض حول الكيفية التي تسجل بها المؤسسات الأخرى أرباحا من التزامات الديون المضمونة - لتدرك فقط بعد الفشل المفاجئ أن منافسها قد فعلوا ذلك بالتوسع غير المسبوق فقط من خلال إغراق أنفسهم في التمويل بالديون بسبب التسعير الخاطئ، وفي بعض الحالات بتكديس قدر هائل وخفي من المخاطر في سجلاتهم. ولكن «في النظام المالي الجديد في القرن الحادي والعشرين، لم يهتم إلا قلة قليلة من المحللين بتوجيه الانتباه إلى درجة الرفع المالي والانكشاف للمخاطر. فقد تركز اهتمامهم فقط على البيانات الخاصة بالإيرادات والأرباح المعلنة».

والقصة التي يرويها الكتاب مقنعة، لكن تداعياتها بعيدة عن أن تكون واضحة بالنسبة لصناع السياسات. وفي الحقيقة، فإن أكثر الدروس تكمن فيما لم تناقشه المؤلفة بعمق. وبصفة خاصة، نجد أن أبرز جزء يفتقده هذا الكتاب - وفي المناقشات السياسية الحالية - يهم حملة الأسهم ومجالس إدارات المؤسسات المالية الرئيسية. ماذا كانوا يفعلون إبان تراكم المخاطر الضخمة على مؤسساتهم، ولماذا كان إشراف الإدارة العليا في كثير - وليس كل - من تلك المؤسسات غير فعال لهذا الحد؟ وإذا كان هذا النوع من فشل حوكمة الشركات هو السبب الرئيسي للأزمة، فهل تكفي في هذه الحالة تحركات صناع السياسات على مستوى التنظيم؟

استعراضات

المال في النظام المالية، وتقديم منتجات مالية أبسط وأكثر شفافية. ولكنها تؤكد أيضا ضرورة إعادة النظر في «ثقافة التمويل» مع «العودة إلى الفضائل غير المثيرة والمتمثلة في الحذر والاعتدال والتوازن وحسن التقدير». وهي ترى أن الأيدولوجية، بمفهومها العريض، لعبت دورا رئيسيا في تكوين الأزمة المالية - في جانب كبير من خلال «الصمت الاجتماعي»، أو الفشل في إثارة الحقائق غير المريحة.

وفي الوقت نفسه، أوحى الأزمة بمناهج إصلاح واسعة النطاق ومبتكرة ينتظر منها المساهمة في استكمال الدروس القاسية التي استوعبها المشاركون في السوق خلال العامين الماضيين. والهدف الرئيسي منها يتمثل في أن يتحقق للنظام المالي، ومؤسسات معينة، والأفراد الذين يشكلونها، التعمق في فهم المخاطر التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأسواق وتحسين القدرة على قياسها وإدارتها.

جون ليبسكي

النائب الأول للمدير العام،

صندوق النقد الدولي.

(شغل ليبسكي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة،

ومن قبلها كبير الاقتصاديين، في

بنك جي بي مورغان للاستثمار في الفترة

من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦)

وفي الختام، على الرغم من أن العديد من التوصيات التي أعقبت الأزمة تلقي باللوم على نموذج الأعمال القائم على «إنشاء القروض وتوزيع المخاطر» في ازدهار التوريق وتدهوره - انظر، على سبيل المثال، الدعوات الموجهة لضامني تغطية الاكتتاب من أجل المحافظة على أدنى مستوى من «المصلحة الشخصية» - فإن المذهل حقيقة في هذه الأزمة هو أن الخسائر الفادحة التي منيت بها كبرى المؤسسات المالية نشأت من القدر الهائل من المخاطر الذي أنشأته واحتفظت به في دفاتها.

ويشير كل ذلك، إلى أنه رغم الأهمية البالغة للتنظيم والرقابة، فإنه لا ينبغي توقع قضاء مثل هذه الجهود تماما على إمكانية وقوع الأزمات المالية. وفي أفضل السيناريوهات، يمكن أن نأمل في جعلها أقل شيوعا وتكلفة. وعلاوة على ذلك، رغم أن بعض الابتكارات المالية التي ظهرت لم تكن مفيدة اجتماعيا، فإن الكثير منها كان كذلك - أو على الأقل كانت الاستفادة منه متاحة ماتمت إدارته بشكل ملائم. وفي الواقع، فإن إحياء تلك الأسواق، سيكون حاسما في استعادة النمو الاقتصادي، شرط تعزيز التنظيم وربما على نطاق أضييق.

وفي النهاية، تتبنى المؤلف بعض التوصيات السياسية المباشرة والمعقولة - من أجل إيلاء المزيد من الاهتمام بالمسائل المالية من جانب المسؤولين في البنوك المركزية، وزيادة رأس

ومثلما صور الكتاب، فإن الخطر المعنوي على ما يبدو لم يسهم إلا قليلا في تفسير الافتقار إلى الإدارة الملائمة للمخاطر، إن كان له أي دور أصلا. ويوضح الكتاب، أن القوى المالية الفاعلة الكبيرة لم تقدم على تحمل مخاطر غير مستدامة لتوقعها قيام الحكومات بكفالتها: فالتطورات التي حدثت منذ سبتمبر ٢٠٠٨، لم تكن لتخطر على بالهم قبل وقوع الأزمة ببضعة أشهر، أو حتى بضعة أسابيع. والواقع، أن كبار المديرين في المؤسسات المتضررة عانوا من خسائر شخصية كبيرة نتيجة التناقص الحاد في قيمة حيازاتهم من الأوراق المالية بالرغم من الدعم العام الهائل لمؤسساتهم. وبالرغم من إمكانية تحقيق عائدات فردية، كان حافزا كامنا وراء تفجر الابتكار المالي، فإن التأثير المحتمل لإصلاحات التعويض التي أصبحت محل دراسة اليوم أبعد ما يكون عن الوضوح. وقد حصل العديد من كبار القوى الفاعلة في المجال بالفعل على ترتيبات للتعويض تتفق في خطوطها العريضة مع وجهة النظر المعاصرة للممارسات الفضلى. ولكن الأمر الأكثر أهمية، أن معظم الذين انخرطوا في العملية بعمق منذ البداية لم يعتقدوا أنهم يحصدون أرباحا قصيرة الأمد على حساب مخاطر بعيدة الأمد. واعتقد الكثيرون منهم أنهم اكتشفوا أدوات لمعالجة المخاطر وإضفاء طابع ثوري على التمويل لسنوات قادمة.

كينز لا يزال حيا على المدى الطويل

Robert Skidelsky

Keynes

كينز

The Return of the Master

عودة الأستاذ

Public Affairs, New York, 2009, 250 pp., \$25.95 (cloth).

Anand Chandavarkar

The Unexplored Keynes and Other Essays

كينز الذي لم يكتشف بعد ومقالات أخرى

A Socio-Economic Miscellany

منوعات اجتماعية - اقتصادية

Academic Foundation, New Delhi, 2009, 346 pp., Rs 995 (cloth).



«علم إمبراطوري» يرشد العلوم الاجتماعية الأخرى من خلال عمل «المبعوثين الاقتصاديين... عادة في مواجهة المواطنين المتشككين والعدايين». ولكن أمرا غريبا وقع في الطريق المؤدية لهذا



عام ١٩٨٤، تنبأ جورج ستيفلر الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد، بأن علم الاقتصاد في طريقه لأن يصبح ملك العلوم الاجتماعية. ووصف علم الاقتصاد بأنه

التنويج: فبعد ٢٥ عاما من مقال ستيفلر، كان الشعور السائد هو أن علم الاقتصاد في حاجة إلى التعلم من العلوم الأخرى بقدر حاجتها إلى التعلم منه. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: مجال التمويل السلوكي الذي يستخدم الفراسة المستمدة من علم النفس وعلم الاجتماع لفهم الأسواق المالية. فقد أتت موجة فضائح الشركات خلال العقد الماضي وتكرار حدوث الأزمات المالية التي يتسبب فيها الجشع، إلى المطالبة بزيادة ارتباط علم الاقتصاد بالأخلاق. وقد نهب جائزة نوبل في علم الاقتصاد هذا العام إلى عالم سياسي.

«بالرغم من قلق كينز بشأن استقرار الرأسمالية، فإنه لم يكن راغبا في دنفها»

هذا الوضع الذي لم يكن ليثير دهشة أو قلق الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، هو موضوع الكتابين. وترجع جذور علم الاقتصاد إلى الفلسفة: فقد كان الاقتصاديون الأوائل يطلق عليهم «فلاسفة الشؤون الإنسانية». ويلاحظ سكيديلسكي، وهو مؤرخ، وتشاندافاركار، وهو اقتصادي، أن كينز نظر إلى علم الاقتصاد بوصفه علما أخلاقيا. يُستخدم لإرشاد الناس إلى كيفية «الحياة الطيبة» - إلا أنه «بالنسبة لكينز، كما يقول سكيديلسكي فإن الحياة الطيبة ليست هي ما يجعل الناس أحسن حالا: لكنها ما يجعلهم طبيين». ويكتب تشاندافاركار أن كينز كان يبحث عن حلول متدبرة تجمع بين «الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحرية الأفراد». ولم يكن ذلك ممكنا إلا إذا توافر للاقتصاديين فهما واسعا لكثير من المجالات: فقد كتب كينز أن رجل الاقتصاد يجب أن يكون «عالما بالرياضيات، ومؤرخا، ورجل دولة، وفيلسوفًا... بدرجة ما».

دور الثقة

كذلك أولى كينز أهمية كبيرة لعلم النفس، وبالذات في تأكيده أن الاستثمار التجاري، يعتمد بدرجة كبيرة على حالة الثقة. وقد رأى، كما يقول سكيديلسكي، أن توقعات رجال الأعمال للربح «لم تكن تركز بقوة على القوى الأساسية للإنتاجية والاقتصاد». لكنها بدلا من ذلك كانت تركز على التوقعات غير المتينة والمتقلبة بشأن المستقبل.

وذهب كينز إلى أن «هذا الشعور بعدم اليقين يعلو ويهبط؛ ففي بعض الأحيان يشعر الناس بالثقة أكثر من أوقات أخرى. وعندما تكون الثقة عالية، يزدهر الاقتصاد؛ وعندما تنخفض، يضعف الاقتصاد».

وهكذا يمكن أن يؤدي تداعي التوقعات المتفائلة إلى انهيار الاقتصاد. وعندما يتدهور الاقتصاد، يمكن أن تسود التوقعات المتشائمة، وبالتالي البطالة. ويمكن دور الحكومة في تحقيق استقرار الاقتصاد بالقيام باستثمارات عامة عندما تقل الثقة في القطاع الخاص.

وفى حين أن من مصلحة الحكومة أن تنفق على شيء منتج، فقد ذهب كينز في مقولته الشهيرة إلى أنه حتى إذا قامت الحكومة بحفر الخنادق وإعادة ردمها، فإن ذلك نشاط جدير بالترحيب عند ركود القطاع الخاص. ولقد كتب كينز «أن حالة الثقة هي أمر يحظى دائما بالاهتمام الوثيق من الأشخاص العمليين. إلا أن رجال الاقتصاد لم يخلوا ذلك بحرص».

وبالرغم من قلق كينز إزاء استقرار الرأسمالية، فإنه لم يكن راغبا في دنفها. ولم يرغب أيضا في قيام الدولة بدور كبير بصفة دائمة. ويكتب تشاندافاركار قائلا إنه «بالنسبة لكينز الشاب وأيضاً كينز الناضج، يتمثل الباعث الرئيسي للتقدم الاقتصادي أساسا في المبادرة الفردية والمشروع الفردي في مناخ محلي». وكتب كينز، أن دور الدولة «لا يتمثل في القيام بأشياء يقوم بها الأفراد فعلا، أو أن يؤدي ذلك بطريقة أفضل قليلا أو أسوأ قليلا، وإنما القيام بتلك الأشياء التي لا يتم القيام بها حاليا إطلاقا». وقد أعرض عن الشيوعية، حيث أصبح واضحا بالنسبة له أن النظام الذي يتيح للدولة القيام بكل شيء لن يحقق أي أهداف مادية أو معنوية. ويكتب سكيديلسكي قائلا: إن رحلات كينز إلى الاتحاد السوفيتي في العشرينات من القرن الماضي أقتنته بفكرة «أن الإنسان لا يمكنه أن يكون في حالة ذهنية طيبة إذا لم يكن هناك شيء مجد».

كان كينز يأمل في أن يستخدم الناس قوى السوق والرأسمالية كوسيلة سريعة للثراء، وأنه بمجرد تحقيقهم الوفرة، فسوف يتفرغون للتمتع بالحياة الرغدة - تذوق الجمال والفنون وغيرها من المساعي المتحضرة. وفي النهاية، كان ذلك هو ما قام كينز بعمله فعلا. وكما يكتب تشاندافاركار فإن كينز «تنقل بمنتهى اليسر والسهولة بين العوالم المختلفة للأفكار والشؤون - جامعة كمبريدج،

ومدينة لندن، والعمل الحكومي في شارع وايت هول، ومجموعة بلومزبري».

النقطة العمياء

خلال فترة حياة كينز كانت المشكلة الاقتصادية الرئيسية هي الركود والبطالة في البلدان الأغنى، وليس التنمية الاقتصادية للبلدان الأفقر، مثل الهند. ويقول سكيديلسكي: إنه بالرغم من تأكيد كينز على الأخلاقيات، فإنه لم يفكر مطلقا في «التدابير الإنسانية والأخلاقية للحكم الإمبريالي أو ما إذا كان البريطانيون يستغلون الهنود». ويلاحظ تشاندافاركار أن موقف كينز «يتعارض بصورة صارخة» مع موقف الأعضاء الآخرين في «مجموعة بلومزبري» مثل فورستر (E.M. Forster) وليونارد وولف (Leonard Woolf).

والمفارقة، أن سمعة كينز كرجل اقتصاد بنيت أساسا على عمله المعنى بالاقتصادات النامية، أي كتابه الصادر عام ١٩١٣ بعنوان (Indian Currency and Finance) «العملة والتمويل في الهند». ولكن تشاندافاركار - الذي تقاعد من عمله في صندوق النقد الدولي - يلاحظ بطريقة ساخرة أن الكتاب تم إعداده «دون الاستفادة من الذهاب في بعثة إلى الهند وإجراء المناقشات مع وزارة المالية». (هناك عدة أشياء حول صلة كينز بالهند لم يلحظها تشاندافاركار: فهو يشير إلى فيلم سينمائي هندي من إنتاج بوليوود تظهر فيه البطلة وقد استحوذت عليها النظرية العامة لكينز). وفي الحقيقة، فإن كينز لم يزر أيا من البلدان النامية إلا لقضاء العطلة في كل من المغرب ومصر. يقول تشاندافاركار إن على الإنسان أن يتعاش، طبقا لكلمات الاقتصادي «بول صمويلسون»، مع «لغز التناقض بأن كينز العالمي كان في ذات الوقت من أكثر الوطنيين البريطانيين إقليمية».

وذكر أحد أتباع كينز المخلصين، ذات مرة، أنه إذا لم تؤد إعادة تقييم كينز بواسطة الأجيال اللاحقة لتنصيبه «بوصفه رجلا عظيما واقتصاديا عظيما حقا، فلا بد أن يكون هناك للأسف شيء ما خطأ في تعريف العظمة». وسوف يساعد هذان الكتابان الراقبان في تأكيد النظرة الدائمة إلى كينز بوصفه رجلا عظيما واقتصاديا عظيما.

براكاش لونغاني

مستشار، إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

استعراضات

«الدولة العظمى» الدولية؟). وينظر شوفور بتشكك لعمليات الأمم المتحدة بشأن الحقوق، ووثائق بريتون وودز بشأن تقارير استراتيجية الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية ويلقى الضوء على كثير من منتقدي مانحي المعونة. وبنهاية الباب الأول، قد يصبح القراء مستعدين للتخلي تماما عن التنمية المتماسكة.

ولكن شوفور يواصل حديثه لتطوير انعكاسات حجته على قوة الحرية باعتبارها نموذجا موحدًا. وعنوان الفصل الخامس (النموذج الاقتصادي) قد يثير غضب البعض من غير المشتغلين بالاقتصاد، لكنه يرسي الأساس لنهج مشترك بين التخصصات، يقوم على الحرية الفردية. وتتجه رؤيته نحو تحجيم دور الدولة لأدنى حد - إذ عليها أن تفسح الطريق أمام التنمية الفردية بدلا من محاولتها تجاوزها. وهو بالتالي يحذو بناء المؤسسات - مؤكدا على الدراسات الخاصة بحقوق الملكية ومضيفا بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام عن المعنى الدقيق «للمشاركة» في التنمية (الفصل السادس). ويكشف الفصل الخاص بالسياسة الاقتصادية الكلية عن جذوره كمتخصص في الاقتصاد الكلي. وأرى ذلك ملائما تماما لنموذجه الجديد، غير أنني لا أدري مدى ملاءمته لإقناع مؤيدي التخصصات الأخرى بتطابق الحرص الاقتصادي الكلي وحقوق الإنسان. وقد يشجب الاقتصاديون فكرة أن السوق تزيل كافة المظاهر الخادعة، في ضوء الدراسات الأخيرة حول عدم تماثل المعلومات وعلم الاقتصاد السلوكي.

لكن شوفور يعترف من البداية أن هذا الكتاب يرحح ألا يحظى برضا الممارسين في التخصصات المعنية. فهو يلقي نظرة واسعة فحسب على عقيدة كل تخصص بعينه، لكنه يواجه صورا عديدة من العقيدة نفسها. وقد يكون من السهل بالنسبة لنا جميعا أن نحتمي بتخصصاتنا، وأن نقدم مجلدات البحث التي تظهر فروقا عن المبادئ التي نعتنقها، ونكتفي بالقول أن شوفور لا يفهمنا. ويقدم هذا الكتاب لمحة حول كيفية تفكير الآخرين وحدود تفكيرنا نحن. وهذه هي الطريقة التي تسمح بقيام حوار واقعي حول حرية الناس في تطوير أنفسهم ومجتمعاتهم بالطريقة التي تلائمهم.

مارك بلانت

نائب مدير

الإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي

للعمل ولا حتى لغة مشتركة. فأنصار حقوق الإنسان، والاقتصاديين، والمانحون، وإخصائيو التنمية العاملون في الميدان، وصناع القرار الحكوميون يتناولون تلك المشكلات وفق نماذج متباينة ويجاهدون للتواصل فيما بينهم. ويرتفع الشعور بالإحباط؛ لأن هذه المشكلة الإنسانية بالغة الحدة والوضوح. ففي الوقت الذي يدور فيه الحوار بيننا هناك من يموت من البشر.

ويحاول جون - بيار شوفور، في كتابه المثير للتأمل، "The Power of Freedom" (قوة الحرية) التوصل إلى قاسم مشترك لنموذج للتنمية

«يحاول شوفور التوصل إلى قاسم مشترك لنموذج للتنمية يقوم على مختلف التخصصات».

يقوم على مختلف التخصصات. ويعتقد أن الحرية يمكنها سد الفجوة بين احتميات التنمية وحقوق الإنسان. وبعكس المعونة الخارجية، لا يعني تبني الحرية تجاهل أو تأجيل الاختيارات الصعبة.

وبدلا من ذلك، يرى شوفور، أنها تعطينا إطار عمل للتواصل عبر التخصصات ويمكنه إطلاق التنمية التي تجعل الناس أحسن حالا وتحفظ حقوقهم الإنسانية.

ويتبنى شوفور كلا من مؤسسة حقوق الإنسان، التي نشأت من إعلان ١٩٨٦ حول الحق في التنمية، ومؤسسة التنمية، ربما باعتبارهما يحظيان بمكانة مرموقة تجسدها الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد عرض واف للناحية التاريخية والمنظور في الفصلين الأولين من الباب الأول، يتناول الفصل الثالث جوهر حجته، حول المفاهيم الكامنة وراء «الحق» الإنساني في التنمية، حيث يرى أنه غالبا ما تطغى الحمية الأخلاقية على أي تعريف معقول للحقوق. ويرى في الفصل التالي، بعنوان «الممارسة»، أن ذلك قد أدى إلى دفع كل من حقوق الإنسان ومجتمعات التنمية إلى الوقوع في سَرَك من الأولويات المتضاربة التي لا يبدو أن هناك سبيلا للخروج منها. ويقوم ببعض الغزوات التي تستثير بيان أي حقوق يتم مراعاتها (أين تنتهي حقوقه وتبدأ حقوقها؟) ومن هم المعنيون بالمحافظة عليها (الأفراد، أو الدول، أو

دعوة للحوار



Jean-Pierre Chauffour
The Power of Freedom

قوة الحرية

Uniting Development
and Human Rights

الجمع بين التنمية وحقوق الإنسان
Cato Institute, Washington, 2009, 212
pp., \$22.95 (cloth).

مذ
بضع سنوات خلت، عندما كنت أراس بعثات صندوق النقد الدولي إلى إفريقيا، وجدت نفسي أتناقش مع إحدى ممثلات المجتمع المدني حول ميزانية بلدها. كانت تطالب بالحصول على المزيد من الأموال لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وأشارت إلى «حق» المواطنين في إنقاذ حياتهم بالعلاج باعتباره يفوق كل أولويات الإنفاق الأخرى. وبدا لي أن هناك مجموعة كبيرة من مثل تلك الحقوق، قد ينقذ الكثير منها الأرواح، بينما كان وزير المالية يواجه خيارات صعبة في تخصيص الإنفاق. ولم يكن بيننا اتفاق كامل في الرأي. لكننا تغلبنا على خلافاتنا بالاتفاق على تدبير ملطف - زيادة المعونة - وبذلك تأجلت الأسئلة الأساسية إلى موعد آخر.

وعندما نقوم أنا وزملائي المختصون في علم الاقتصاد الكلي بالمغامرة بالدخول في هذا المجال بوصفنا بعض المشاركين العديدين في البلدان النامية، كنا نتبادل مناقشات مماثلة متعددة التخصصات تتناول جوهر القرارات بالغة الصعوبة التي تتخذها الحكومات حول تعيين المخصصات ومحاولات المجتمع الدولي المساعدة في اتخاذ تلك القرارات. وليس لدينا إطار مشترك